MERS
MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN-NAHAR
Date : 30-1-97
Photo No. : 94

فضيحة ثقافية وحماقة اقتصادية

منذ طرحت مسألة الرقابة السياسية على البث التلفزيوني الفضائي، يتبادر الى الذهن سؤال بديهي: اي منطق هو هذا الذي يستدعي مراقبة ما يصدر عن البلد تلفزيونيا فيما يبقى البث الارضي حرا في النصوص (في النصوص فقط؟) من اي قيود قانونية، غير تلك التي تنطبق على الصحافة المكتوبة؟

بالطبع لا نطرح السؤال من باب الدعوة الى تعميم منطق الرقابة على الاعلام المرئي والمسموع، اكان فضائيا ام ارضيا. انه مجرد فضول امام الاعوجاج الذي يتحكم بذهنية المسؤولين، خصوصا عندما يصل الامر الى علاقة لبنان بجواره القريب او البعيد.

لعل الجمرك اقرب ما يمكن ان تُشبّه به الرقابة، ليس كمصدر تمويل للدولة وانما كأداة "حماية". ولكن هل يعقل ان تفرض الضرائب الجمركية على ما يخرج من البلد؟ لن يكون غريبا اذا فطن عباقرة المالية الى هذه الفكرة "الجهنمية" في مسعاهم الى زيادة مداخيل الدولة، لكنهم سيرتدعون بالتأكيد عن تطبيقها، اقله من باب الحياء.

قد يكون الحياء سلاحا رادعا في قضايا الاقتصاد والمال، حيث العيون العالمية تبقى مفتوحة (صندوق النقد، البنك الدولي، الحكومات المانحة...) ناهيك بالقواعد العلمية التي تسري في هذا الحقل. اما في حقل الاعلام، فمن اين يأتي الحياء؟ لا تبحثوا عنه عند المسؤولين وهمّهم الواحد الاوحد كيفية الابقاء على هذا القطاع مروّضا. ولا تبحثوا عنه ايضا عند "المروّضين"، الذين نيطت بهم مهمات ادارة الشركات العاملة تحت سقف التقاسم الريعي. فعندما لا يكون هؤلاء موظفين عند اولئك، يكون هاجسهم تجنّب الخضّات التي قد تهدّد مصدر رزقهم. لا مجال اذاً لتوقع معركة مبدئية على جبهة الحريات الاعلامية، بعد ما آل اليه المشهد التلفزيوني، حتى لو بدت "المؤسسة اللبنانية للارسال"، وهي المعنية الاولى بقرار فرض الرقابة السياسية، مصمّمة على نقل خلافها مع وزير الاعلام الى العلن.

ولعلّ في تجربة البرامج السياسية المسموحة في البثّ الارضي اكبر دليل على قابلية القيّمين على الشركات الخاصة لافراغ الاعلام من مضامينه المعارضة. فوراء اسئلة تدّعي الجرأة وتحت رداء المزاح السياسي الحر (والفليظ في غالب الاحيان)، لا مساءلة حقيقية. الا ان القدرة على "الرقابة الذاتية" التي باتت اقرب الى التواطؤ لا تعني ان المسعى الحكومي لإقرار نظام رقابة لا يرتدي خطورة اضافية. فاذا كان من المرجّح الاّ يغير هذا النظام شيئاً في الامد المنظور، باعتبار ان نشرات الاخبار والبرامج السياسية خالية راهناً مما قد يستدعي مقص الرقيب، فان مجرد وجود مؤسسة رسمية تعنى بالحدّ من الحرية الاعلامية من شأنه منع اي تقدم في الصناعة التلفزيونية اللبنانية عندما سيتيح تبدّل الظروف السياسية وتغيّر ثقافة الصمت مثل هذا التقدم. بهذا المعنى، فان الرقابة التلفزيونية ليست فقط فضيحة ثقافية، بل ايضاً حماقة اقتصادية. فهل تثير الحياء؟

سمير قصير